التسويق الأسود

BLACK MARKETTING

إعداد:

م. محمد حنون الكحلوت

مدير معهد الزهراء للدراسات والتدريب

استشاري البحوث والدراسات والتحليل الاحصائي

/https://www.facebook.com/ma3hadzahraa

1440 هـ _ 2018 م

مقدمة:

يقوم النشاط التسويقي المعاصر على ركائز علمية تحقق في مجملها الأهداف المشتركة بين العميل (المستهلك النهائي) والمؤسسات الإنتاجية، ويشمل التسويق المعاصر جملة من الأنشطة المهمة من بينها تخطيط المنتجات والتسعير والترويج (الإشهار) والتوزيع، ويرتبط المفهوم الأحدث للتسويق بكل الأنشطة التي تمارسها المؤسسة، والأصل في الأنشطة التسويقية أنها استجابة للعلاقة النموذجية بين العميل والمؤسسة من خلال تحقيق الأهداف المشتركة، ولذلك على المؤسسة أن تقوم بدراسة وتحليل سلوك المستهلك وتتعرف على دوافع هذا السلوك لتتمكن منتجاتها من تلبية حاجياته ورغباته وبذلك تحقق المؤسسة أهداف الربح والنمو. لكن التسويق الأسود هو تسويق من نوع خاص، يقوم على جذب المستهلكين باللعب على أوتار أهواء خاصة أو طلبات معينة يعجز عنها التسويق النمطي، ومن أمثلته التسويق الشبكي والهرمي، والتسويق الإلكتروني لسلع غير موجودة محلياً –وقد تكون غير مطابقة للمواصفات–.

مفهوم التسويق الأسود:

يعرفه قاموس كامبردج بأنه الاتجار غير المشروع بالمنتجات التي يصعب شراؤها أو يكلف شراؤها بشكل قانوني. (https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english)

ولم يرقى لعلم الباحثة أي تعريف واضح للتسويق الأسود، لكنها ربطته بعلمها البسيط باللسوق السوداء ومصطلحات مشتركة معه، و بدلاً من ذلك العديد من المرادفات بما في ذلك: الجوفية. المخفي، اللون الرمادي؛ الظل؛ غير رسمي، سري، غير شرعي؛ غير ملحوظة. غير المبلغ عنها. غير المسجلة، بالتوازي والأسود. (*Feige, 2009*)

وينبثق تعريف التسويق الأسود نظراً للعمليات التي يقوم بها لخدمة السوق السوداء، ولا يوجد اقتصاد وحيد تحت الأرض؛ هناك العديد. فهذه الاقتصادات السرية موجودة في كل مكان، موجودة في الأسواق، وكذلك في البلدان المخطط لها مركزيا، سواء كانت متطورة أو متقدمة. يتفادى المتورطون في أنشطة تحت الأرض أو يهربون أو يستبعدون من النظام المؤسسي للقواعد والحقوق واللوائح والعقوبات المفروضة على التنفيذ التي تحكم الموظفين الرسميين المشاركين في

الإنتاج والتبادل. تتميز أنواع مختلفة من الأنشطة تحت الأرض وفقًا للقواعد المؤسسية الخاصة التي تنتهكها. يمكن تحديد أربعة اقتصادات رئيسية تحت الأرض يقوم بخدمتها التسويق الأسود: (*Feige, 2016*)

الاقتصاد غير القانوني

الاقتصاد غير المبلغ عنه

الاقتصاد غير المسجل

الاقتصاد غير الرسمي

ويتكون "الاقتصاد غير القانوني" من الدخل الناتج عن الأنشطة الاقتصادية التي تنتهك القوانين القانونية التي تحدد نطاق الأشكال المشروعة للتجارة. يشارك المشاركون في الاقتصاد غير القانوني في إنتاج وتوزيع السلع والخدمات المحظورة، مثل الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأسلحة والبغاء. (*Feige, 2016*)

يتكون "الاقتصاد غير المُبلّغ عنه" من تلك الأنشطة الاقتصادية التي تتحايل أو تتهرب من القواعد المالية المؤسسة مؤسسيا كما هو مقنن في قانون الضرائب. المقياس الموجز للاقتصاد غير المبلغ عنه هو مقدار الدخل الذي يجب إبلاغه إلى سلطة الضرائب ولكن لا يتم الإبلاغ عنه. ومن بين التدابير التكميلية للاقتصاد غير المبلغ عنه "الفجوة الضريبية"، أي الفرق بين مبلغ الإيرادات الضريبية المستحقة للسلطة المالية ومقدار الإيرادات الضريبية التي يتم تحصيلها بالفعل. يقدر الدخل غير المعلن عنه في الولايات المتحدة بمبلغ 2 تريليون دولار مما يؤدي إلى "فجوة ضريبية" تتراوح بين 450 و 600 مليار دولار. (*Feige, 2011*)

يتكون "الاقتصاد غير المسجل" من تلك الأنشطة الاقتصادية التي تتحايل على القواعد المؤسسية التي تحدد متطلبات الإبلاغ للوكالات الإحصائية الحكومية. المقياس الموجز للاقتصاد غير المسجّل هو مقدار الدخل غير المسجل، أي مبلغ الدخل الذي ينبغي (بموجب القواعد والقواعد الحالية) تسجيلها في أنظمة المحاسبة الوطنية (على سبيل المثال الحسابات القومية للمدخلات

والنواتج) ولكنها ليست كذلك *(Kotler, 2014)*. الدخل غير المسجل هو مشكلة خاصة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والتي تحولت من نظام محاسبة اشتراكي إلى المحاسبة الوطنية الموحدة للأمم المتحدة. تم اقتراح طرق جديدة لتقدير حجم الاقتصاد غير المسجل (غير المراقب). لكن لا يزال هناك إجماع ضئيل فيما يتعلق بحجم الاقتصادات التي لم يتم الإبلاغ عنها في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. (*Feige, 2009*)

ويشمل "الاقتصاد غير الرسمي" الأنشطة الاقتصادية التي تتحايل على التكاليف ويستثنى من المزايا والحقوق المتضمنة في القوانين والقواعد الإدارية التي تشمل العلاقات الملكية، والترخيص التجاري، وعقود العمل، والأضرار، والائتمان المالي، ونظم الضمان الاجتماعي. مقياس موجز للاقتصاد غير الرسمي هو الدخل الناتج عن العوامل الاقتصادية التي تعمل بشكل غير رسمي. (De Soto, *1989*) يتم تعريف القطاع غير الرسمي بأنه جزء من اقتصاد لا يخضع للضريبة، ومراقب من قبل أي شكل من أشكال الحكومة أو تضمينها في أي ناتج قومي إجمالي (GNP)، على عكس الاقتصاد الرسمي. في البلدان المتقدمة يتميز القطاع غير الرسمي بالعمالة غير المبلغ عنها. وهذا مخفي عن الدولة لأغراض الضريبة أو الضمان الاجتماعي أو قانون العمل ولكنه قانوني في جميع الجوانب الأخرى. (*Colin, 2005*) من ناحية أخرى، يمكن استخدام مصطلح السوق السوداء في إشارة إلى جزء محدد من الاقتصاد الذي يتم تداول السلع المهربة فيه.

التعاريف السابقة جميعاً تتفق على أن التسويق الأسود:

- يمثل عملية تهدف إلى زيادة الطلبة على سلع مشبوهة أو غير مقبولة قانوناً.
- يمثل عملية تهدف إلى ترويج وتوزيع سلع قد يكون محرّم تداولها لمعتقدات دينية.
- إن الطلب قد يكون بشكل دائم أو مؤقت.
- تنظيم الاستهلاك من خلال توعية المستهلكين والتأثير على سلوكهم.

– التأثير على السلوك الاستهلاكي للمستهلكين من أجل إبعادهم عن منتجات ولفت أنظارهم لخدمات ومنتجات أخرى.

الخداع التسويقي:

يتفرع عن ما أسلفنا، جملة من التقنيات المبهرة والمخادعة في ذات الوقت، والتي تقوم على استغفال الزبون، وتوظف دراسة ردود الفعل التلقائية للعميل في طريق ينتج الخدع النفسية لتحقيق أهداف التسويق، ومن هذه الخدع الطريفة اتباع سياسات تسعيرية تلعب بالأرقام للإيحاء بدلالات سعرية كاذبة (خصوصا أن السعر التوازني التلقائي هو وضعية لا تتحقق سوى في سوق المنافسة الكاملة المثالي، وأيضا في ظل بناء كثير من المؤسسات استراتيجياتها التسعيرية انطلاقا من تعظيم الربح والتخطيط على خلق الطلب) ومن ذلك ما يسمى بالسعر الترويجي، كأن يقوم المنتج بربط السلعة الأرخص قيمة بشراء سلعة أخرى غالية، ومن نماذجها الشائعة الإعلان عن سعر بمبلغ أقل بفاصلة عن سعره الحقيقي ليبدو وكأنه ينتمي إلى الفئة الأقل كإعلان بيع السلعة ب (99) دولار وكأنها في حدود التسعين، في حين أن سعرها الحقيقي هو 100 دولار، ومن ذلك الخصم النفسي، حيث يتم كتابة سعر وهمي وشطبه، وكتابة سعر أدنى باعتبار الأخير تم من خلال خصم للمشتري (300 دولار أصبح 100 دولار). (Kotler, 2014)

إن ما نود أن نصل إليه هو أن الجهود التسويقية الحديثة انتهت إلى تذويب شخصيات المستهلكين و خداعهم، وهو ما يجعل الأبعاد الأخلاقية في هذا النشاط بحاجة إلى الإحياء حتى يعيش المجتمع التوازن بين كل فئاته، بدلاً من أنانية ولا أخلاقية الثقافة التسويقية السائدة.

النشاط التسويقي:

يتألف النشاط التسويقي من أربعة عناصر أساسية حددها جيروم ماكارتي صاحب الجوائز والذي دعي بالمزيج التسويقي Marketing Mix وهي:

المنتج :(Product) يعني ما يعرضه السوق نفسه ،خاصة المنتج والتغليف ومجموعة الخدمات التي يحصل عليها المشتري عند شرائه للمنتج.

التوزيع او المكان :(Place) الترتيبات التي تعمل لجعل المنتج في متناول المشتري ووصوله إلى السوق المستهدف.

الترويج :(Promotion) يعني نشاطات الاتصال مثل الإعلان وترويج المبيعات والبريد المباشر وإعلانات التنوير والإغراء أو تذكير السوق المستهدف بخصوص تواجد المنتج وفوائده.

أهداف ترويج المبيعات:

- أهداف تتعلق بالمستهلك: وهي مجموعة من الأهداف التي تخطط لها المنظمة وإدارة التسويق نحو المستهلك.
- أهداف تتعلق بالوسطاء: ويقصد بالوسطاء هم الأطراف التي تنحصر ما بين المصنع والمستهلك وعلى اختلاف أشكالهم وأنماطهم الوظيفية.
- أهداف تتعلق بالقوة المبيعية: وهي الأهداف المنصبة على تفعيل دور القوة البيعية العاملة في الشركة لتنفيذ البرنامج الترويجي للمنظمة.

التسعير: (Price):

يجوز للسلع التي يتم الحصول عليها بطريقة غير شرعية أن تتداول فوق أو دون سعر معاملات السوق القانونية، وقد تكون أرخص من أسعار السوق القانونية. لا يتعين على المورد دفع تكاليف الإنتاج أو الضرائب. هذا هو الحال عادة في الاقتصاد السري. يسرق المجرمون البضائع ويبيعونها تحت سعر السوق القانوني، ولكن لا يوجد إيصال أو ضمان، وما إلى ذلك.

قد تكون أكثر تكلفة من أسعار السوق القانونية. على سبيل المثال، من الصعب الحصول على المنتج أو إنتاجه أو التعامل معه بشكل خطير أو عدم توفره بشكل قانوني، على كل حال. إذا كان تبادل السلع غير قانوني بسبب نوع من العقوبات الحكومية، كما هو الحال في

كثير من الأحيان مع بعض العقاقير الصيدلانية، فإن أسعارها ستميل إلى الارتفاع نتيجة لهذه العقوبة. (Kotler, 2014)

قضايا المستهلك:

حتى عندما يقدم السوق تحت الأرض أسعاراً أقل، لا يزال لدى المستهلكين حافز للشراء في السوق القانونية عندما يكون ذلك ممكناً، لأن:

قد يفضلون الموردين القانونيين، حيث يسهل الاتصال بهم ويمكن اعتبارهم مسؤولين عن الأخطاء ؛ في بعض الولايات القضائية (*Feige, 1985*)، قد يتم اتهام العملاء [الذين؟] مع جريمة جنائية إذا كانوا يشاركون عن علم في الاقتصاد الأسود، حتى كمستهلك.

قد يشعرون أنهم في خطر التعرض للإصابة أثناء إجراء الصفقة؛ وقد يكون لديهم كراهية أخلاقية **للتسويق الأسود.**

في بعض الولايات القضائية (مثل إنكلترا وويلز)، فإن المستهلكين الذين يمتلكون السلع المسروقة سيُبعدونهم إذا تم اقتفاء أثرهم، حتى لو كانوا لا يعرفون أنهم سرقوا. على الرغم من أنهم أنفسهم لا يرتكبون أي مخالفة، إلا أنهم لا يزالون دون أي سلع أو أموال. قد تجعل هذه المخاطرة تجنب شراء السلع التي يعتقدون أنها قد تكون من السوق السرية، حتى لو كانت في الواقع شرعية (على سبيل المثال، المواد التي تباع في بيع أحذية السيارات).

ومع ذلك، في بعض الحالات، يمكن للمستهلكين بالفعل أن يكونوا في وضع أفضل عند استخدام خدمات السوق السوداء، لا سيما عندما تعيق اللوائح الحكومية والاحتكارات [التي تعيق الخدمة التنافسية المشروعة]. فمثلا: تاكسي غير مرخص. في بالتيمور، تم الإبلاغ عن أن العديد من المستهلكين يفضلون بشكل فعال سيارات الأجرة غير الشرعية، مشيرة إلى أنها أكثر توافرا وملاءمة وتسعر بشكل عادل. (*Christina, 2004*)

السلع والخدمات الأكثر تداولاً من خلال التسويق الأسود:

بعض الأمثلة على الأنشطة الاقتصادية تحت الأرض تشمل:

الاستغلال الجنسي والعمل الجبري.

الاتجار بالبشر.

الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، بدأت العديد من الدول في حظر حفظ أو استخدام بعض العقاقير الترويحية، مثل حرب الولايات المتحدة على المخدرات. ومع ذلك، يستمر العديد من الناس في استخدام المخدرات غير المشروعة، ويوجد سوق سوداء لإمدادهم بها. على الرغم من جهود إنفاذ القانون لاعتراضهم، لا يزال الطلب مرتفعاً، مما يوفر دافع ربح كبير للجماعات الإجرامية المنظمة للحفاظ على إمدادات المخدرات. وقد ذكرت الأمم المتحدة أن قيمة سوق التجزئة للأدوية غير المشروعة تبلغ 321.6 مليار دولار أمريكي. (*United Nations Office on Drugs and Crime, 2005*)

على الرغم من أن وكالات إنفاذ القانون تعترض في جزء صغير من المخدرات غير المشروعة، وتحتجز مئات الآلاف من بائعي الجملة والتجزئة، فإن الطلب المستقر للغاية على هذه العقاقير وهامش الربح العالية يشجع الموزعين الجدد على دخول السوق دون حدوث انخفاض في سعر التجزئة. . كثير من نشطاء تشريع المخدرات يرسمون أوجه الشبه بين تجارة المخدرات غير المشروعة وحظر الكحول في الولايات المتحدة في s1920.

البغاء والدعارة: الدعارة غير قانونية أو منظمة للغاية في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم. تشكل هذه الأماكن دراسة كلاسيكية للاقتصاد السري، وذلك بسبب الطلب المتزايد المستمر من العملاء، والأجور المرتفعة نسبيا، ولكن العمل المكثف والعمالة ذات المهارات المنخفضة، والتي تجذب إمداد مستمر من العمال. وبينما توجد الدعارة في كل بلد، تشير الدراسات إلى أنها تميل إلى الازدهار أكثر في البلدان الفقيرة، وفي المناطق التي يوجد بها أعداد

كبيرة من الرجال غير المرتبطين بها، مثل حول القواعد العسكرية. على سبيل المثال، أظهرت دراسة تجريبية أن المعروض من المومسات ارتفع بشكل مفاجئ في دنفر ومينيابوليس في عام 2008 عندما وقعت الاتفاقيات الديمقراطية والجمهورية الوطنية هناك. (*Cunningham, 2011*)

عموماً، تعمل البغايا في السوق السوداء بدرجة ما من السرية، وفي بعض الأحيان تتفاوض الأسعار والنشاطات من خلال كلمات مشفرة وإيماءات خفية. في بلدان مثل ألمانيا وهولندا، حيث يكون البغاء قانونيًا ولكن خاضعًا للتنظيم، توجد البغايا غير القانونية التي تقدم خدماتها أرخص دون النظر إلى المتطلبات القانونية أو الإجراءات – الفحوصات الصحية ومعايير الإقامة وما إلى ذلك. في بلدان أخرى، مثل نيكاراغوا، حيث يتم تنظيم البغاء القانوني، قد تطلب الفنادق من الطرفين تحديد هويتهما، لمنع صعود بغاء الأطفال.

الاتجار بالأسلحة: تحظر الهيئات التشريعية في العديد من البلدان الملكية الشخصية للأسلحة أو تقيدها. يمكن أن تتراوح هذه القيود من السكاكين الصغيرة إلى الأسلحة النارية، إما كليًا أو حسب التصنيف (مثل العيار والمسدسات والأسلحة الآلية والمتفجرات). السوق السوداء تزود المطالب بالأسلحة التي لا يمكن الحصول عليها بشكل قانوني، أو يمكن الحصول عليها بشكل قانوني فقط بعد الحصول على تصاريح ودفع الرسوم. قد يكون ذلك عن طريق تهريب الأسلحة من البلدان التي تم شراؤها بشكل قانوني أو سرقتها، أو عن طريق السرقة من مصنعي الأسلحة داخل البلد نفسه، باستخدام المطلعين. في الحالات التي يكون فيها الاقتصاد السري غير قادر على تهريب الأسلحة النارية، يمكنه أيضاً تلبية الطلبات عن طريق تصنيع الأسلحة النارية الخاصة به. أولئك الذين قد يشترون بهذه الطريقة يشملون المجرمين لاستخدامهم في أنشطة غير قانونية، وجامعي السلاح، وغيرهم من المواطنين الملتزمين بالقانون المهتمين بحماية منازلهم أو عائلاتهم أو أعمالهم.

في إنكلترا وويلز، قد تكون بعض فئات الأسلحة المستخدمة للصيد مملوكة من قبل المقيمين المؤهلين ولكن يجب تسجيلها مع قوة الشرطة المحلية وإبقائها في خزانة مغلقة. جزء آخر من

السكان الذين قد يشترون الأسلحة في السوق السوداء هم أفراد غير قادرين على تمرير المتطلبات القانونية للتسجيل – المجرمين المدانين أو أولئك الذين يعانون من مرض عقلي على سبيل المثال. في عدد قليل من الولايات القضائية، قد يحتفظ جامعي الأسلحة بشكل قانوني بأسلحة عتيقة غير قادرة على استعادة بسهولة إلى حالة إطلاق النار.

الحيوانات والمنتجات الحيوانية: في العديد من البلدان النامية، يتم التقاط الحيوانات الحية في البرية وبيعها كحيوانات أليفة. كما يتم اصطياد الحيوانات البرية وقتلها بسبب لحومها وإخفائها وأجهزتها، وتباع هذه الأخيرة والأجزاء الحيوانية الأخرى لاستخدامها في الطب التقليدي.

في العديد من الولايات داخل الولايات المتحدة، تسببت القوانين التي تتطلب بسترة الحليب في خلق أوضاع السوق السوداء التي تنطوي على نقل وبيع الحليب الخام، وأحيانًا الجبن النيئ الخام الذي يعتبر قانونيًا في عدد من دول الاتحاد الأوروبي ولكنه محظور في الولايات المتحدة إذا الذين تقل أعمارهم عن 60 يومًا .

(https://www.vogue.com/article/black-market-cheese-america)

الكحول: تشغيل الرول، أو التهرب، هو العمل غير القانوني لنقل المشروبات الكحولية (التهريب) حيث يمنع هذا النقل بموجب القانون. عادة ما يتم التهريب للالتفاف على قوانين الضرائب أو الحظر داخل ولاية قضائية معينة. يطبق مصطلح "تشغيل الروم" بشكل أكثر شيوعًا على التهريب فوق الماء ؛ يتم تطبيق bootlegging على التهريب على الأرض. وفقا لـ PBS الوثائقي PBS، فإن مصطلح "bootlegging" شاع عندما كان الآلاف من سكان المدينة يبيعون الخمور من القوارير التي يحتفظون بها في أرجلهم في جميع أنحاء المدن الرئيسية والمناطق الريفية. (*Murphy, 1994*) على الأرجح، نشأ مصطلح "تشغيل الروم" في بداية الحظر في الولايات المتحدة (1920–1933)، عندما نقلت السفن من بيميني في غرب جزر البهاما مشروب الروم الربيدي إلى حانات فلوريدا. لكن رخص روم جعلتها مادة ذات ربح منخفض بالنسبة للمتسابقين، وسرعان ما انتقلوا إلى تهريب الويسكي الكندي والشمبانيا الفرنسية والجين الإنجليزي إلى المدن الكبرى مثل نيويورك وبوسطن، حيث ارتفعت الأسعار. وقيل إن

بعض السفن كانت تحمل 200 ألف دولار في البضائع المهربة في جولة واحدة. . (*Murphy, 1994*)

التبغ: لقد تم الإبلاغ عن أن تهريب شاحنة واحدة من السجائر من ولاية أمريكية منخفضة الضرائب إلى دولة ذات ضريبة عالية يمكن أن يؤدي إلى ربح يصل إلى مليوني دولار. الدول ذات الضرائب المنخفضة عموما هي منتجي التبغ الرئيسيين، وتعرضت لانتقادات هائلة بسبب ترددها في زيادة الضرائب. وافقت ولاية كارولينا الشمالية في نهاية المطاف على رفع الضرائب من 5 سنتات إلى 35 سنت لكل علبة من 20 سيجارة، على الرغم من أن هذا لا يزال أقل بكثير من المتوسط الوطني. لكن ساوث كارولينا رفضت حتى الآن أن تحذو حذوها وزادت الضرائب من سبعة سنتات لكل علبة (وهي الأدنى في الولايات المتحدة الأمريكية). (*Matthew, 2005*)

الأعضاء البيولوجية (تجارة الأعضاء غير المشروعة): وفقا لمنظمة الصحة العالمية (WHO)، يحدث الاتجار بالأعضاء غير المشروعة عندما يتم إزالة الأعضاء من الجسم لغرض المعاملات التجارية. تبرر منظمة الصحة العالمية هذه الإجراءات بالقول إن "الدفع مقابل ... من المرجح أن تستغل المنظمات بشكل غير عادل أشد الفئات فقرا وضعفا، وتقوض التبرعات الإيثارية وتؤدي إلى الاستغلال والاتجار بالبشر". على الرغم من هذه القوانين، يقدر أن 5 ٪ من جميع المتلقين للأعضاء كانوا يعملون في زراعة الأعضاء التجارية في عام 2005. وتشير الأبحاث إلى أن تجارة الأعضاء غير المشروعة في ازدياد، مع تقرير صدر مؤخراً عن مؤسسة النزاهة المالية العالمية يقدر أن تجارة الأعضاء غير المشروعة تولد أرباحاً تتراوح بين 600 مليون دولار و 1.2 مليار دولار سنوياً مع وجود امتداد على العديد من البلدان. (*Ambagtsheer, 2011*)

مبتز للأموال: المضرب هي خدمة يتم تقديمها بطريقة احتيالية لحل مشكلة، مثل مشكلة غير موجودة بالفعل، لن يتم وضعها موضع التنفيذ، أو قد لا تكون موجودة إذا لم يكن هناك مضرب. إجراء المضرب هو الابتزاز. (*Dictionary.com*) وعلى وجه الخصوص، قد تكون المشكلة المحتملة ناتجة عن نفس الطرف الذي يقدم حلها، على الرغم من أنه يمكن إخفاء هذه الحقيقة، بقصد محدد لتوليد الرعاية المستمرة لهذا الحزب. النموذج الأصلي هو مضرب الحماية، حيث

يشير شخص أو مجموعة (على سبيل المثال، عصابة إجرامية) إلى صاحب متجر يمكنه أن يحمي متجره من الضرر المحتمل، أو الضرر الذي قد يلحقه نفس الشخص أو المجموعة، في حين أن الارتباط من التهديد والحماية قد تكون أكثر أو أقل محجبة بشكل محرج، وتمييزها عن عمل الابتزاز المباشر. غالبًا ما يرتبط التجذيف بالجريمة المنظمة، وقد صاغ هذا المصطلح جمعية أصحاب العمل في شيكاغو في يونيو 1927 في بيان حول تأثير الجريمة المنظمة في اتحاد .Teamsters (David Witwer, *2004*)

مزودي النقل (تاكسي غير قانونية): وحيث يتم تنظيم سيارات الأجرة والحافلات ومقدمي خدمات النقل الآخرين بشكل حصري أو احتكاري من قبل الحكومة، تزدهر السوق السوداء عادة لتوفير وسائل النقل للمجتمعات الفقيرة أو ذات الأسعار الزهيدة. في الولايات المتحدة، تفرض بعض المدن قيودًا على دخول سوق التاكسيات بنظام للرصائع، حيث يجب على سيارات الأجرة الحصول على ترخيص خاص وعرضه على رصيعة في السيارة. في معظم هذه الولايات القضائية، من القانوني بيع الرصائع، ولكن العرض المحدود والارتفاع المرتفع لأسعار الميداليات أدى إلى وجود سوق غير مرخص في تشغيل السيارات / التاكسي غير القانوني.

وسائل الإعلام حقوق الطبع والنشر (حقوق المؤلف): الباعة المتجولون في البلدان التي يوجد فيها إنفاذ محدود لقانون، خاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية، غالباً ما يقومون ببيع نسخ مخفضة للغاية من الأفلام، والأقراص المدمجة الموسيقية، وبرامج الكمبيوتر مثل ألعاب الفيديو، وأحيانًا حتى قبل الإصدار الرسمي للعنوان. يستطيع المزور المحدد ببضعة مئات من الدولارات أن يصنع نسخًا مطابقة رقميًا لنسخة أصلية ولا تواجه أي خسارة في الجودة ؛ إن الابتكارات في كُتّاب أقراص DVD و CD الخاصة بالمستهلكين والتوافر الواسع النطاق للشقوق على الإنترنت لمعظم أشكال تكنولوجيا حماية النسخ تجعل هذا رخيصًا وسهلاً.

وقد وجد أصحاب حق المؤلف وغيرهم من أنصار قوانين حق المؤلف أن هذه الظاهرة من الصعب إيقافها من خلال المحاكم، حيث أن العمليات موزعة ومنتشرة على نطاق واسع، عبر الحدود الوطنية وبالتالي الأنظمة القانونية. وبما أنه يمكن تكرار المعلومات الرقمية مرارًا وتكرارًا

دون فقدان للجودة، وتمريرها إلكترونيًا بتكلفة قليلة أو بدون تكلفة، فإن القيمة السوقية الفعلية للوسائط هي صفر، مما يميزها عن جميع أشكال النشاط الاقتصادي تحت الأرض تقريبًا. تتفاقم المشكلة بسبب اللامبالاة الواسعة النطاق بفرض تطبيق قانون حقوق النشر، سواء مع الحكومات أو عامة الجمهور. يعتبر سرقة سيارة جريمة في نظر معظم الناس، ولكن الحصول على نسخ غير مصرح بها من الموسيقى أو لعبة ليست كذلك. (*Charles, 2003*) بالإضافة إلى ذلك، لا يتفق جميع الناس مع "قوانين حقوق النشر"، حيث أنها تجرم المنافسة بشكل غير عادل، مما يسمح لصاحب حق المؤلف باحتكار صناعات ذات صلة بشكل فعال. كما يسمح لأصحاب حقوق الطبع والنشر باستخدام ترميز المنطقة للتمييز ضد مجموعات مختارة من السكان من حيث السعر والتوافر.

المقارنة مع سرقة السيارات، على الرغم من شائعة، ليست مماثلة حقا. تؤدي سرقة السيارات إلى إزالة عنصر من المالك مع نقل الملكية إلى طرف آخر. قرصنة وسائل الإعلام هي جريمة ازدواجية، حيث لا تتم سرقة أي ممتلكات مادية. يذهب القانون انتهاك حقوق التأليف والنشر بقدر ما ترى "mixtapes" غير قانونية وغيرها من هذه المواد المنسوخة إلى الشريط أو القرص. ويشهد حاملو حقوق الطبع والنشر عادة على فعل السرقة بأن يكونوا في الأرباح التي غاب عنها القراصنة. ومع ذلك، فإن هذا يجعل الافتراض غير المدعوم بأن القراصنة كانوا سيشتريون المواد المحمية بحقوق النشر إذا لم تكن متاحة من خلال تبادل الملفات أو وسائل أخرى. ويقول أصحاب حق المؤلف أيضًا إنهم قاموا ببعض الأعمال لإنشاء مواد محمية بحقوق النشر الخاصة بهم ويرغبون في الحصول على تعويض عن عملهم. لم يتم العثور على أي نظام آخر من حقوق النشر لتعويض الفنانين وغيرهم من المبدعين عن عملهم، ولا يوجد لدى العديد من الفنانين أي مصدر بديل للدخل أو وظيفة أخرى. قبل العديد من الفنانين ومنتجي الأفلام دور القرصنة في توزيع وسائل الإعلام. يعتبر انتشار المواد من خلال مشاركة الملفات مصدراً رئيسياً للدعاية للفنانين وقد تبين أنه يبني قواعد جماهيرية قد تكون أكثر ميلاً لرؤية عارض الأداء (تمثل العروض الحية الجزء الأكبر من عائدات الفنانين الناجحين، (*Verkaik, 2009*) ولكن لا يمكن

لجميع الفنانين تقديم عروض حية، على سبيل المثال لا يتوفر للمصورين عادة سوى مصدر واحد للدخل هو ترخيص صورهم).

سعر الصرف الثابت: المال نفسه يتم تداوله في السوق السوداء. قد يحدث هذا لواحد أو أكثر من الأسباب العديدة:

تحدد الحكومة "الأوتاد" العملة المحلية عند مستوى تعسفي إلى عملة أخرى لا تعكس قيمتها السوقية الحقيقية.

تجعل الحكومة من الصعب أو غير الشرعي على مواطنيها امتلاك الكثير أو أي عملة أجنبية.

الضرائب الحكومية التي تتبادل العملة المحلية مع العملات الأخرى، إما في اتجاه واحد أو كليهما (على سبيل المثال، يتم فرض الضريبة على الأجانب لشراء العملة المحلية، أو يتم فرض ضرائب على السكان لشراء العملة الأجنبية).

العملة مزورة. تم الحصول على العملة بطريقة غير قانونية ويجب غسلها قبل استخدام الأموال. (*Oriana Zill, 2012*)

قد تحدد الحكومة رسمياً سعر صرف عملتها مع عملات أخرى، عادةً الدولار الأمريكي. وعندما يحدث ذلك، غالباً ما يزيد سعر العملة المحلية من قيمة العملة المحلية بالنسبة إلى قيمتها السوقية إذا كانت عملة عائمة. أولئك الذين يملكون العملة "الأصعب"، على سبيل المثال العمال المغتربين، قد يكونوا قادرين على استخدام السوق السوداء لشراء العملة المحلية بأسعار صرف أفضل مما يمكنهم الحصول عليه رسمياً.

في حالات عدم الاستقرار المالي والتضخم، يمكن للمواطنين استبدال العملة الأجنبية بالعملة المحلية. يُنظر إلى الدولار الأمريكي على أنه عملة مستقرة وآمنة نسبيًا وغالبًا ما يستخدم في الخارج كعملة ثانية. في عام 2012، كان يُعتقد أن 340 مليار دولار، أي ما يقرب من 37٪ من إجمالي العملة الأمريكية، كانت متداولة في الخارج. تشير أحدث دراسة لمقدار العملة التي تم الاحتفاظ بها في الخارج إلى أن 25٪ فقط من العملة الأمريكية موجودة في الخارج حاليًا.

(*Feige, 2012*) يُعرف الاستبدال الواسع النطاق للعملة الأمريكية بالعملة المحلية باسم الدولار الفعلي، وقد لوحظ في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية مثل كمبوديا، وفي بعض بلدان أمريكا اللاتينية. وقد تخلت بعض البلدان، مثل الإكوادور، عن عملتها المحلية وتستخدم الآن الدولار الأمريكي، وهذا هو السبب الأساسي في هذه العملية، وهي عملية تعرف باسم الدولارنة الشرعية.

إذا كانت العملة الأجنبية صعبة أو غير قانونية ليكتسبها المواطنون المحليون، فسوف يدفعون أقساطًا للحصول عليها. يُنظر إلى العملة الأمريكية على أنها مخزن ذو قيمة ثابتة نسبياً، وبما أنها لا تترك أثراً ورقياً، [مريبة – تناقش] فهي أيضاً وسيلة ملائمة للتبادل بين المعاملات غير القانونية والدخل غير المُبلّغ عنه في كل من الولايات المتحدة وخارجها. (*Feige, 2011*)

وفي الآونة الأخيرة، تم استخدام cryptocurrencies مثل bitcoin كوسيلة للتبادل في معاملات السوق السوداء. أحيانًا يتم تفضيل Cryptocurrencies على عملة مركزية بسبب طبيعتها المجهولة وقدرتها على التداول عبر الإنترنت.

الوقود: في الاتحاد الأوروبي، ليس من غير القانوني أن يقوم شخص أو شركة تجارية بشراء الوقود في إحدى دول الاتحاد الأوروبي لاستخدامها في دولة أخرى، ولكن كما هو الحال مع السلع الأخرى، فإن الضريبة سوف تكون مستحقة الدفع من قبل العميل النهائي في المكان الفعلي لإجراء عملية الشراء.

بين جمهورية إيرلندا وإيرلندا الشمالية، كان هناك في كثير من الأحيان سوق أسود في البترول والديزل. يمكن أن يتغير اتجاه التهريب حسب تباين الضرائب وسعر الصرف بين اليورو والجنيه الاسترليني. في الواقع، في بعض الأحيان، يتم تهريب الديزل في اتجاه واحد ويتردد على الآخر.

في بعض البلدان، يتم فرض ضرائب على وقود الديزل للمركبات الزراعية أو الاستخدام المنزلي بمعدل أقل بكثير من السيارات الأخرى. ويعرف هذا بالوقود المصبوغ، لأنه يتم إضافة صبغة ملونة بحيث يمكن اكتشافه إذا تم استخدامه في مركبات أخرى (على سبيل المثال صبغة حمراء في المملكة المتحدة، صبغة خضراء في إيرلندا). ومع ذلك، فإن الادخار جذاب بما فيه الكفاية

لجعل السوق السوداء في الديزل الزراعي. في عام 2007، تم تقدير أن 350 مليون جنيه استرليني لم يتم ربحها نتيجة لهذه الظاهرة، في المملكة المتحدة. (*Tom, 2006*)

في دول مثل الهند ونيبال، تحدد الحكومة سعر الوقود، ومن غير القانوني بيع الوقود على السعر المحدد. بسبب أزمة البنزين في نيبال، كان التسويق الأسود للوقود اتجاهاً شائعاً، خاصة خلال نقص البنزين الشامل. في بعض الأحيان، يحتاج الناس إلى الانتظار لساعات أو حتى في بعض الأحيان بين عشية وضحاها للحصول على الوقود. من ناحية أخرى، يُزعم أن مشغِّلي مضخات البنزين يحتجزون الوقود ويبيعونه إلى المسوقين السود. أصبح التسويق الأسود في السيارات / وقود الطهي منتشراً خلال الحصار الاقتصادي لعام 2015 المفروض على نيبال. حتى بعد أن تم تخفيف الحصار الاقتصادي واستئناف استيراد البترول، لم يحصل الناس على الوقود كما كان من المفترض أنهم يلجئون إلى الشراء من السوق السوداء.

<u>أسباب تشكل التسويق الأسود:</u>

الحروب: تزدهر الأسواق السوداء في معظم البلدان خلال زمن الحرب. الدول التي تشارك في الحروب الشاملة أو غيرها من الحروب الموسعة الأخرى غالباً ما تفرض قيوداً على الاستخدام المنزلي للموارد الحرجة اللازمة للجهود الحربية، مثل الغذاء، والبنزين، والمطاط، والمعدن، وما إلى ذلك، عادةً عن طريق التقنين. في معظم الحالات، يتطور سوق سوداء لتوريد السلع المقننة بأسعار باهظة. شجعت ضوابط التقنين والأسعار التي فرضت في العديد من البلدان خلال الحرب العالمية الثانية على نشاط السوق السوداء على نطاق واسع. (*Feige, 2011*) كان مصدر واحد من اللحوم السوداء في السوق في ظل تقنين زمن الحرب من قبل المزارعين يعلنون عدد أقل من الولادات الحيوانية المحلية لوزارة الأغذية مما حدث بالفعل. آخر في بريطانيا كان الإمدادات من الولايات المتحدة، ويهدف فقط لاستخدامها في قواعد الجيش الأمريكي على الأراضي البريطانية، ولكن تسربت إلى السوق السوداء البريطانية المحلية المحلية.

على سبيل المثال، في برلمان المملكة المتحدة في 17 فبراير 1945، (*The Daily Telegraph* February 17, 1945)

قال الأعضاء إن "إنتاج تركيا الكامل لشرق أنجليا ذهب إلى السوق السوداء" و "المحاكمات [للتسويق الأسود] كانت مثل محاولة وقف التسرب في سفينة حربية "، وقيل إن الأسعار الرسمية لمثل هذه الأطعمة كانت منخفضة للغاية لدرجة أن منتجيها كانوا يبيعون منتجاتهم في السوق السوداء بأسعار أعلى؛ وكان أحد هذه الطرق (الذي يشهد عمله في السوق في ديس في نورفولك) لبيع الدواجن الحية لأفراد من الجمهور، وسوف يوقع كل مشترٍ نموذجًا واعدًا بأنه كان يشتري الطيور للتزاوج منها، ثم أخذها إلى بيتها يتناول الطعام.

خلال حرب فيتنام، كان الجنود ينفقون شهادات الدفع العسكرية على خدمة الخادمة والترفيه الجنسي، وبالتالي دعم شركائهم وعائلاتهم. إذا كان المدني الفييتنامي يريد شيئًا يصعب الحصول عليه، فسيحصل عليه بثمن مضاعف من أحد الجنود، الذي كان لديه بطاقة تموين شهرية وبالتالي كان لديه إمكانية الوصول إلى المخازن العسكرية. الخادمات في القاعدة إلى السكان المحليين. على الرغم من أن هذه الأنشطة كانت غير قانونية، إلا أن العسكريين السود أو الضخمين كانوا يحاكمون من قبل الجيش.

القوانين واللوائح: مثال تقليدي على التنظيم الجديد الذي يخلق سوقًا سوداء هو حظر الكحول. وبالمثل، عندما يختفي القانون، كذلك الحال بالنسبة للسوق السوداء، وهذا هو السبب في الحجج المتعلقة بإضفاء الشرعية على الماريجوانا، وهي القضاء على السوق السوداء، وبالتالي استخدام الضرائب من جانب هذا الاقتصاد من قبل الحكومة.

العوامل النفسية: و تلعب الشركات على العوامل النفسية في ترغيب سلعة معينة قد تكون غير جيدة، لكن يتم منعها بطرق ملتوية، لتصبح مرغوبة على مبدأ كل ممنوع مرغوب، و قد يتم اللعب على وتر التخفيضات الوهمية، أو التلاعب بالحيز السعري لسلعة.

خلاصة:

التسويق الأسود هو كل عملية جذب وترويج لسلعة أو منتج أو خدمة غير مشروعة، أو يمنع تداولها قانوناً، ويتم توجيه التسويق اعتماداً بشكل أساسي على المزيج التسويقي (المنتج – السعر – الترويج والإعلان – الأماكن) وقد يكون استخدامه نابع من أن السلعة المطلوبة يجرم تداولها قانوناً بالمطلق، أو أن بلداً معيناً يجرّم تداولها، فيلجأ المستهلكون والمنتجون لاستخدام التسويق الأسود، ويندرج ضمنه ما ظهر وتعارف عليه بالتسويق الهرمي الشبكي، والتسويق الغير اخلاقي، والتلاعب بالرغبات و الأسعار.

المراجع

1. *Ambagtsheer, F.; Weimar, W. (2011). "A Criminological Perspective: Why Prohibition of Organ Trade Is Not Effective and How the Declaration of Istanbul Can Move Forward". American Journal of Transplantation.* ***12*** *(3): 571–75. doi:10.1111/j.1600-6143.2011.03864.x.*
2. *Charles W. Moore (August 8, 2003). "Is music piracy stealing?". Retrieved 2012-03-06.*
3. *Christina Royster-Hemby (April 21, 2004). "Feature: A Baltimore Way of Life". Baltimore City Paper. Retrieved 2012-03-05.*[*dead link*]
4. *Colin C. Williams (2005). A Commodified World?: Mapping the limits of capitalism. Zed Books. pp. 73–74. ISBN 1-84277-355-0. Retrieved 2012-03-06.*
5. *Cunningham, S.; Kendall, T. D. (2011). "Men in transit and prostitution: using political conventions as a natural experiment. B.E". Journal of Economic Analysis & Policy.* ***11****. doi:10.1515/1935-1682.3059.*
6. David Witwer, "'The Most Racketeer-Ridden Union in America': The Problem of Corruption in the Teamsters Union During the 1930s", in *Kreike, Emmanuel, Ed.; Jordan, William Chester, Ed. (2004). Corrupt histories. Rochester, New York: University of Rochester Press. ISBN 1-58046-173-5.*
7. De Soto, Hernando, *The Other Path: The Invisible Revolution in the Third World*. Harper and Row, New York, 1989
8. *Feige, Edgar L. & Cebula, Richard (January 2011). "America's Underground Economy: Measuring the Size, Growth and Determinants of Income Tax Evasion in the U.S."Retrieved 2012-03-05.*
9. *Feige, Edgar L. & Cebula, Richard (January 2011). "America's Underground Economy: Measuring the Size, Growth and Determinants of Income Tax Evasion in the U.S."Retrieved 2012-03-05.*
10. *Feige, Edgar L. (1985-06-07). "NJA 1985 s. 444" (in Swedish). Retrieved 2012-03-05.*
11. *Feige, Edgar L. (2009). "Defining And Estimating Underground And Informal Economies: The New Institutional Economics Approach". World Development. Elsevier,.* ***18*** *(7): 989–1002. doi:10.1016/0305-750x(90)90081-8.*

12. *Feige, Edgar L. (2016). "The Meaning and Measurement of Unobserved Economies: What do we really know about the "Shadow Economy"?". Journal of Tax Administration (30/1).*
13. *Feige, Edgar L. (February 2, 2012). "The myth of the "cashless society": How much of America's currency is overseas?". Retrieved September 14, 2014.*
14. *Feige, Edgar L.; Urban, Ivica (2008). "Measuring underground (unobserved, non-observed, unrecorded) economies in transition countries: Can we trust GDP?". Journal of Comparative Economics. **36** (2): 287–306. doi:10.1016/j.jce.2008.02.003.*
15. Kotler, Philip T & Armstrong ,Gary (2014) Principles of Marketing, 15th ed.
16. *Matthew L. Myers (August 5, 2005). "North Carolina's Cigarette Tax Increase Is A Small Step In The Right Direction But Kids and Taxpayers Will Miss Benefits of Greater Increase". Campaign for Tobacco-Free Kids. Retrieved 2012-03-06.*
17. *Murphy, Mary (1994). "Bootlegging Mothers and Drinking Daughters: Gender and Prohibition in Butte Montana". American Quarterly. **46** (2).*
18. *Organized Crime, The World's Largest Social Network. WIRED. Retrieved September 14, 2014.*
19. *Oriana Zill & Lowell Bergman. "Drug Wars: Special Reports: The Black Peso Money Laudering System". PBS Frontline. Retrieved 2012-03-06.*
20. *Racketeering. Dictionary.com. Retrieved 2012-06-29.*
21. *Scottish Grocers' Federation (2009-02-25). "Illegal Cigarettes Partnership Must Address All Aspects of Black Market". Retrieved 2012-03-05.*
22. *The Daily Telegraph* February 17, 1945, reprinted on page 30 *The Daily Telegraph*February 17, 2015
23. *Tom Peterkin (January 31, 2006). "IRA fuel smuggling 'drove oil giants to abandon Ulster'". The Daily Telegraph. London. Archived from the original on 2011-05-01. Retrieved 2012-03-06.*
24. *Verkaik, Robert (July 8, 2009). "Illegal downloading: What happens if you're caught?". The Independent. London. Retrieved 2012-03-05.*
25. *World Drug Report 2005, United Nations Office on Drugs and Crime. Archived from the original on 2006-07-20. Retrieved 2012-03-05.*
26. https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english.
27. *https://www.vogue.com/article/black-market-cheese-america.*